



شهادة بالحق وإعذار أمم الله سبحانه وتعالى بنيتها على مقدمات ثلاثة ووقفات عدة:

الوقفة الأولى مع السلفية الجهادية والأزمة الشامية:

إن المتأمل لتاريخ الخارج المعاصر يجد أن المدرسة السلفية الجهادية – التي سجنت للانتماء لها – كانت حاضنة لهم في معظم الساحات على الرغم من موقفها الواضح من عدم التكفير بالكبير وطاعة الإمام المسلم، وهذه ظاهرة تستحق الدراسة والوقوف عندها.

إن أدبيات السلفية الجهادية تندن دائمًا حول أحاديث الطائفة المنصورة، وطوبى للغرباء، والقابضين على الجمر، ولا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، وهذه الدندة أدت إلى تضخم في هذا الجانب من الدين، وضمور في جوانب أخرى نشأ عنه فيما بعد من الانحراف ما الله به عليم.

وأُس ذلك النظر للأمور بعين القدر لا بعين الشرع، ونحن مأمورون باتباع الشرع والإيمان بالقدر، والتسليم به، فالقدر لله، والشرع علينا، فالنصوص الشرعية تنقسم إلى تكاليف وأخبار، والمطلوب العمل بالتكليف والتصديق بالخبر لا إيقاع الخبر والتصديق بالتكليف، والنصوص التي تتحدث عن الطائفة المنصورة وغربة الإسلام هي نصوص خبرية توجب الإيمان والتسليم، وتسليمية لأهل الحق في آخر الزمان، والذي وقع أن كثير من أبناء المدرسة السلفية الجهادية خلطوا الأمور فسعوا

لإيقاع الخبر وتركوا العمل بالتكليف فصاروا كثيرون من الفرق الضالة التي تكثر القتل لتعجيل ظهور المخلص في آخر الزمان؛ لأنه لا يخرج إلا إذا كثر القتل، فعملوا بالخبر وتركوا التكليف بعصمة الدماء.

فالشرع يأمر بالاعتصام والوحدة وهذا يوجب الكثرة فيتعارض في أذهانهم مع أحاديث الغربة، وقلة الطائفة، وهنا يأتي دور تبليس إبليس طبعا، فيرون كل اجتماع هو شر ومشروع صحوة وكل فرقة توجب القلة خير ونسوا أنهم مكلفون بجعل الأمة أمة واحدة بل سعوا لجعله طائفة حتى ينطبق عليهم الحديث، كما فهموا بتبليس إبليس عليهم فخلطوا بين الأمر القدري والواجب الشرعي فإن خبر المصطفى عليه الصلاة والسلام بافتراق الأمة إلى ثلاثة وسبعين فرقة ليس أمرا بتفريقها، بل أوامرها الصريحة بالحث على التوحد والاعتصام ونبذة الفرقة.

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم)) ليس أمراً بترك الشورى وإسقاط العلماء، بل أوامرها المتواترة بتفعيل الشورى واحترام العلماء، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((يقاتلون حتى قيام الساعة))، ليس أمراً بالقتال في كل وقت، ومع جميع الخلق، فسيرته المعطرة تدل على خلاف ذلك ذكر الإمام الشاطبي في الاعتصام أن الخوارج أكثر ما يحتاجون بأحاديث الطائفة المنصورة، وكذا ذكر ابن كثير عن المهدي بن تومرت رأس الموحدين بالإندلس.

فالخلط بين الإخبار القدري والواجب الشرعي واقع قدماً وهذا من أخطر مكامن تبليس إبليس على ابن آدم؛ لذلك قال جمع من أهل العلم عن قوله تعالى: {الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} [سورة الكهف: 104] أنه في الخوارج فظنهم أنهم يطبقون الشرع لكنهم في الحقيقة تركوا التكليف وعملوا بالقدر وللحديث تتمة إن شاء الله.

الشيخ أبو يزن الشامي - حركة أحرار الشام الإسلامية - الجبهة الإسلامية

المصادر: